

أعد هذا التقرير بناء على ما ورد في تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي المادة (الرابعة عشر) والتي نصت على "يرفع المركز إلى مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية- تقريراً سنوياً عما حققه من إنجازات وما واجهه من صعوبات وما يراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيه حيث تم العمل على التقرير السنوي وفق نموذج المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة. يتشكل مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي من 13 عضواً، والذي تحقق قبل حلول سنة 2030 ما يعني تحقيق الهدف قبل حلول عام الرؤية بست سنوات، فقد توسع دور القطاع غير الربحي في المجالات التنموية، إذ كان من المنعطفات المشهودة لتنامي القطاع اعتماد خادم الحرمين الشريفين حفظه الله للنظام الأساسي لمؤسسة الملك سلمان غير الربحية، وصدور الأمر الملكي الكريم بالموافقة على النظام الأساسي لمستشفى لملك خالد التخصصي للعيون ومركز الأبحاث وتحويله إلى مؤسسة مستقلة ذات طبيعة خاصة غير هادفة للربح. خاصة في جانب العمل على تكامل الجهود الحكومية في تقديم خدمات الترخيص للمنظمات غير الربحية، تعاضم عدد الجهات الحكومية المساهمة في تنمية القطاع، وفي إطار التنمية الوطني التي تشهدها المملكة في مختلف القطاعات يأتي القطاع غير الربحي أحد السواعد الممكنة والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، فقد حققنا العديد من المستهدفات الاستراتيجية للقطاع غير الربحي، وفي سياق تنمية القطاع غير الربحي بالتكامل مع الجهات الحكومية، فقد تمكنا من تيسير أعمال المنظمات غير الربحية والترخيص لها، إذ لا تتجاوز 8 أيام عمل، وفي إطار تيسير الأعمال على المنظمات غير الربحية، ورافق هذا النمو في العمل دعم كبير للقطاع غير الربحي، إذ اعتمد المركز لكل ركيزة أهدافاً يعمل ضمنها، وفيما يأتي الأهداف الاستراتيجية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، أولاً: توجيه القطاع وقياس الأثر، وذلك من خلال توجيه أنشطة القطاع غير الربحي لتحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي والدولي. ثانياً: تعزيز النمو والمشاركة في القطاع، من خلال تعزيز نمو المتعاملين في القطاع غير الربحي. ثالثاً: تطوير قدرات القطاع وتحقيق الاستفادة، من خلال جذب وتطوير القدرات في القطاع غير الربحي، ورفع مستوى الخدمات والمنتجات في القطاع غير الربحي، رابعاً: إيجاد بيئة ممكنة للقطاع، وتعزيز التواصل ونشر الوعي عن القطاع غير الربحي محلياً ودولياً، سادساً: تحقيق رضا المتعاملين في القطاع، وذلك من خلال حماية حقوق المتعاملين وضمان رضاهم في القطاع غير الربحي. التوجه الاستراتيجي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي رؤيته تمكّن تنمية القطاع غير الربحي ليؤثر محلياً وعالمياً، رسالته تمكين وتوجيه القطاع غير الربحي من خلال مشاركة فاعلة وكفاءة عالية وخدمات موثوقة ومؤثرة محلياً وعالمياً. ومن قيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والأمانة بالالتزام بمعايير أخلاقية ومهنية في جميع الأعمال، والتعاون وذلك من خلال تشجيع العمل وروح الفريق وبناء العلاقات التكاملية مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق الأهداف المشتركة، وأخيراً المسؤولية من خلال تعظيم شعور منسوبي المركز والعاملين في القطاع غير الربحي بمسؤوليتهم نحو الأفراد والمجتمع، حوكمة جمع منظمات القطاع غير الربحي للتبرعات، تفعيل دور القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، انشاء حاضنات ومسرعات الأعمال الاجتماعية، الاشراف المالي والإداري على منظمات القطاع غير الربحي، الاشراف على الدعم المادي المقدم لمنظمات القطاع غير الربحي، إصدار التراخيص والتصاريح لمنظمات القطاع غير الربحي، إصدار ما يستلزمه تنظيم القطاع غير الربحي، نشر الوعي بأهمية القطاع غير الربحي، العمل على تحسين كفاية منظمات القطاع غير الربحي وفعاليتها. النشاطات الاجتماعية والمؤتمرات والجوائز العالمية والمحلية التي حققها المركز، بيانات المركز الرقابية فهو يعمل وفق أدواره المنصوص عليها في النظام الصادر بموافقة مجلس الوزراء على حوكمة المنظمات غير الربحية. تتكامل الجهود الوطنية في تنمية القطاع غير الربحي بقيادة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، كما يعمل المركز مع شركائه من المنظمات غير الربحية التي يشرف عليها مالياً وإدارياً كلُّ وفق الاختصاص الذي ينشط فيه. تشمل العديد من الوزارات والقطاعات المختلفة. ويمضي الصندوق في دعم الجمعيات عبر تقديم منتجات متنوعة منذ إطلاق أعماله مطلع عام 2023م، وتكمن رسالتهم في تمكين ودعم الجمعيات من خلال تنمية الموارد والاستثمارات وتفعيل الشراكات لتحقيق استدامتها المالية وتعظيم أثرها الاجتماعي والاقتصادي. وفي الختام فقد أعد المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي تقريره السنوي لعام 2024م وفق الممارسات والمعايير المعتمدة من المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة "أداء"، ويأتي التقرير السنوي لعام 2024م ليعكس الجهود والنجاحات للقطاع غير الربحي والتي كانت بدعم سخي من القيادة الرشيدة،